

بيان صادر عن مكتب العضو العربي في الكنيست الإسرائيلي، عزمي بشارة، يعرب عن تأييده لمقاومة الاحتلال المشروعة في رده على لائحة اتهامات ضده.*

في رده على ادعاءات المستشار القضائي، وحسب بيان صحافي صادر عن مكتب النائب بشارة جاء ما يلي:

1. إنه لا يتراجع عن تصريحاته الداعمة للمقاومة المشروعة للاحتلال وأنه يميز بين المقاومة المشروعة والإرهاب. كما اقتبس النائب بشارة موثيق دولية عديدة منها البروتوكول الخاص في ميثاق جنيف بحق الشعوب في تقرير مصيرها وقرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة تؤكد على حق الشعوب في استخدام كل الوسائل ضد الاحتلال في حالة استخدام القوة [لمنعها؟] من ممارسة حق تقرير المصير.
 2. إن القضية التي تبحث في اللجنة غير متعلقة بحرية التعبير وأن ما يبحث هو آراء سياسية وأن الحصانة البرلمانية صنعت خصيصاً لتمكين النائب في البرلمان من التعبير عن هذه الآراء السياسية.
 3. إن القيام بدوره كعضو برلمان لا يحدده المستشار القضائي للحكومة بل البرنامج السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي الذي يمثله في البرلمان والذي ينص بشكل واضح على رفض الاحتلال وشرعية مقاومته.
 4. إنه لا معنى للحصانة البرلمانية إذا شملت فقط أعمالاً قانونية كما هو رأي المستشار القضائي. وقد دحض النائب بشارة ادعاءات المستشار القضائي للحكومة أن حالة المحاكمة هي حالة "ديمقراطية تدافع عن نفسها"، وقال أنه أكثر ديمقراطية وليبرالية من غالبية أعضاء اللجنة وأنه يناضل من أجل الديمقراطية في حين يحاول المستشار القضائي إعادة رسم حدود الديمقراطية وتضييقها.
 5. إن تنظيم زيارات الأقارب إلى سورية هو عمل إنساني وأن إسرائيل لا تجرؤ على تقديم مئات المواطنين العرب المسنين الذين زاروا أقاربهم في المخيمات بعد فراق دام 50 عاماً للمحاكمة ولذلك تحاول تقديمه إلى المحكمة لأنه ساعدهم على تحقيق هذه الأمنية.
- وأشار بشارة في رد فعله إلى عدم دقة الاقتباسات التي أوردها المستشار القضائي واتهم المستشار بإدارة سجل سياسي معه وليس سجلاً قضائياً. وقال لروبنشتاين: "بوسعك أن تختلف معي عندما أقول إن حزب الله تميز بوضوح الرؤية، واستغل بذكاء الرأي العام الإسرائيلي وألحق الهزيمة بإسرائيل في الصراع على لبنان. ولكن معظم الجمهور الإسرائيلي يرى اليوم انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان هروباً".

* "السفير" (بيروت)، 2001/9/26.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx